مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08) /العدد (2)، ديسمبر 2021، ص.ص:199-218

# ملاءمة معايير لجنة بازل للأنظمة المصرفية للدول النامية دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري

# Appropriate Basel Committee standards for Banking Regulation of Developing Countries Study of the state of the Algerian banking system

تاتي الضاوية*[1]، خالدي رشيدة[2]

[1] جامعة حمه لخضر، الوادي، مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، tati-daouia@univ-eloued.dz

[2] جامعة حمه لخضر، الوادي، khaldi-rachida@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام:2021/05/19 تاريخ القبول:2021/12/14 تاريخ النشر:2021/12/31

**ملخص:**

لقد عرفت معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية قبولا عالميا وانتشارا دوليا واسعا كونها تسعى إلى ترقية واستقرار النظام المصرفي العالمي، لكن معظم الدول النامية لم تتمكن من تطبيق جل هذه المعايير رغم محاولاتها المختلفة. لذلك فقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ملائمة معايير لجنة بازل للأنظمة المصرفية للدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن معايير لجنة بازل لا تناسب بصفة تامة الأنظمة المصرفية للدول النامية كون هذه الأنظمة تختلف عن الأنظمة المصرفية للدول المتقدمة التي قامت بإصدار هذه المعايير.

**الكلمات المفتاحية:** لجنة بازل، الأنظمة المصرفية، الدول النامية.

**ترميز JEL:** E50, 057

**Abstract**:

The standards of the Basel Committee on banking supervision have been universally accepted and widely spread internationally. They seek to upgrade and stabilize the global banking system. However, most developing countries have not been able to apply all of these standards despite their various attempts. Therefore, this study aimed to find out the extent to which the Basel Committee standards are appropriate for banking systems in developing countries in general and Algeria in particular.

This study concluded that the Basel Committee standards do not totally fit the banking systems of developing countries, since these systems differ from the banking systems of developed countries, which has established these standards according to their banking environment and needs.

**Key words:** the Basel Committee - banking systems - developing countries**.**

.

**JEL Classification Codes**: E50, 057

* المؤلف المرسل

**1. مقدمة:**

لقد كان للجنة بـازل دورا بارزا في وضع معايير دولية موحدة لكفاية رأس المال من أجل تقوية وتعزيز استقرار النظام المصرفي الدولـي، واقرار مبادئ التكافؤ في المنافسة بين البنوك. لذلك فقد تسابقت الدول العظمى والبنوك الكبرى للالتزام بتطبيق هذه المعايير خاصة وأنها تخدم مصالحها بالدرجة الأولى وصدرت من أجل تغيير الطرق التاريخية المتبعة التي أثبتت فشلها.

لم تكن الدول النامية بمنأى عن مواكبـة ومسايرة هذه التطورات المصرفية كونها جزء من المنظومة المصرفيـة العالمية إلا أن معايير لجنة بازل لم تأخذ بعين الاعتبار بدرجة كافية احتياجات الدول النامية لذلك نقوم بطرح الاشكالية التالية:

**ما مدى ملائمة معايير لجنة بازل للأنظمة المصرفية للدول النامية؟**

**فرضيات البحث:** ينطلق البحث من الفرضيات التالية:

- الدول النامية وجدت صعوبات كثيرة في تطبيق معايير لجنة بازل.
- الأنظمة المصرفية للدول النامية ليست متقدمة لذلك لم تتمكن من تطبيق معايير لجنة بازل.
- معايير لجنة بازل غير ملائمة للأنظمة المصرفية للدول النامية.
- الجزائر لم تتمكن من تطبيق معايير لجنة بازل.

**أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على مضمون اتفاقيات لجنة بازل.
- معرفة كيفية تعامل الدول النامية مع معايير لجنة بازل.
- آثار تبني الدول النامية لمعايير لجنة بازل.
- تطبيق الجزائر لاتفاقيات بازل.

**منـهج البحث:** تم استخدام المنـهج الوصفي للإلمام بالجانب النظري للبحث والمنهج التحليلي لتوضيح تطبيق المعايير في الدول النامية والجزائر.

**الدراسات** السابقة:

**دراسة (بوراس وعياش،2007) المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها على الأنظمة المصرفية للدول النامية:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار الدولي للرقابة المصرفية والمعايير الموضوعة في هذا المجال من طرف لجنة بـازل، وذلك من خلال اعطاء نظرة شاملة على التعاون الدولي في ميدان الرقابة المصرفية وتناول معايير ومقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال مع دراسة أوضاع الأجهزة المصرفية للدول النامية والتحديات الي تواجهها لتطبيق المعايير الدولية والالتزام بها.

**دراسة (أرجوان عبد الوهاب،2016) أثر تطبيق اتفاقيات بازل على البنوك المركزية في البلدان النامية:** حاولت الدراسة تسليط الضوء على مدى التزام البنوك المركزية بمقررات لجنة بازل وما هي التحديات التي تواجه الدول النامية عند تطبيق اتفاقية لجنة بازل. توصلت الدراسة إلى أن نجاح الدول النامية في التوافق مع متطلبات اتفاقية بازل 2 يتوقف بصورة كبيرة على مدى نجاح هذه الدول في التوافق مع المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة على المصارف، وعلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في النظام المصرفي.

**دراسة (محبوب وسنوسي،2020) تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات بازل:** الهدف من هذه الدراسة هو التركيز على التدابير التي وضعتها لجنة بازل للتخفيف من آثار الجائحة على الجانب المالي والاقتصادي للدول، وتوصلت الدراسة إلى أن اللجنة قامت بتأجيل تنفيذ قواعد بازل واتخاذ مجموعة من برامج الضمان للقروض المصرفية، بهدف استمرار المصارف في الإقراض وتخفيف قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم للمصارف لمواجهة تداعيات الجائحة على الاقتصاد.

**دراسة (هاني مريم،2018) حوكمة النظام المصرفي في ظل الالتزام بمعايير ومبادئ لجنة بازل:** هدفت الدراسة إلى تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق معايير ومبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل، وهذا من خلال دراستها من الناحية القانونية والتطبيقية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تفعيل الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري واحتفاظ البنك بأنظمة مستقلة وفعالة تخفف مبدأ العدالة والمساواة بين التزام المصرف بتطبيق مبدأ المراجعة الداخلية.

**دراسة (أحمد قارون،2013) مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفق لتوصيات لجنة بازل:** سعت هذه الدراسة لتقييم معيار كفاية رأس المال المطبق في البنوك الجزائرية مقارنة مع ما نصت عليه توصيات لجنة بازل في اتفاقياتها وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية تلتزم باحترام الحد الأدنى من رأس المال وفق ما نصت عليه لجنة كما أن تركيبة رأس المال النظامي تتوافق مع ما نصت عليه اللجنة سواء في اتفاقيتها الأولى أو الثانية، في حين أن طريقة حساب قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر هي الطريقة البسيطة التي تتوافق مع اتفاقية بازل الأولى.

**2.المحور الأول: اتفاقيات بازل**

**1.2 تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية:** هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى اتفاقية دولية، وإنما أنشأت بمقتضى قرار محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية تجتمع أربع مرات سنويا، ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على المصارف. لذلك فإن قرارات لجنة بازل لا تتمتع بأي صفة إلزامية أو قانونية، رغم أنها أصبحت مع مرور الزمن تتمتع بإلزام أدبي معنوي (معمري، 2020، صفحة 53).
قد سعت هذه اللجنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- العمل على ترقية والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي خاصة بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية
- العمل على إزالة الفوارق في المتطلبات الرقابية بشأن رأس مال المصرف حيث تمثل هذه الفروق مصادرا رئيسيا للمنافسة غير العادلة بين المصارف وهذا ما يجعل المصارف الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة. ذلك ما نتج من ملاحظة المصارف اليابانية التي كانت تفوقا في السوق المصرفية العالمية من المصارف الأمريكية والأوروبية، كون المصارف اليابانية كانت تقدم خدمات بهوامش متدنية جدا أضف إلى ذلك تحقيق نسبة عالية للمساهمين بسبب انخفاض رؤوس أموالها، مما دفع لجنة بازل إلى تحديد حد أدنى لكفاية رأس المال المصرفي.
- العمل على ايجاد آليات للتكيف مع التطورات المصرفية وفي مقدمتها العولمة المصرفية.
- العمل على تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصرف، وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة (عبد المطلب، 2001، صفحة 80).

**2.2 اتفاقية بازل الأولى لكفايــة رأس المال (بـازل 1):** يعد موضوع كفاية رأس مال المصارف محورا أساسيا لاتفاقيات بازل والتي هدفت بشكل مباشر إلى تعزيز قدرة رؤوس الأموال لاستيعاب المخاطر الملازمة بأصولها، وبذلك يمكن ضمان درجة كافية من الرقابة المصرفية وتوحيدها لدى مختلف الأنظمة المصرفية والحفاظ على درجة عالية من المنافسة والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة (عباوي و بويهي، 2018، صفحة 27).

بناءا على التطورات التاريخية لقياس كفاية رأس المال وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال من طرف لجنة بازل وهذا سنة 1988م أطلق عليها معيار كوك نسبة لرئيس لجنة بازل حينها وتحسب النسبة كما يلي:

$$\text{معيار كوك} = \frac{\text{رأس المال}(\text{شريحة}\mathbf{1}+\text{شريحة}\mathbf{2})}{\text{الأصور المرجحة بالمخاطر}} \quad 100\% \geq 8\%$$

شريحة1: رأس المال الأساسي ويتمتع بأعلى قدرة على استيعاب الخسائر في العمليات الجارية

شريحة2: رأس المال المساند (حبيب ليان، 2019، صفحة 14).

نظام أوزان المخاطر: لقد قامت لجنة بازل بتقسيم دول العالم من حيث المخاطر إلى مجموعتين كما قامت بتصنيف الأصول حسب المخاطر.

تصنيف دول العالم إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى: تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول ذات ترتيبات مع صندوق النقد الدولي، وهي دول ذات مخاطر أقل من باقي الدول. كما يشترط ابعاد أي دولة لمدة 05 سنوات إذا قامت بإعادة جدولة الدين العام الخارجي.

- المجموعة الثانية: وتضم باقي دول العالم وينظر لهذه الدول على أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى، وبالتالي لا تتمتع المصارف العاملة بها بتخفيضات في أوزان المخاطر مثل دول المجموعة الأولى.

تصنيف الأصول حسب المخاطر: أن طريقة قياس معدل كفاية رأس المال تقوم على أساس ايجاد نظام من الأوزان الترجيحية للمخاطر، ولقد استندت هذه الطريقة بالدرجة الأولى على المخاطر الائتمانية (عبد المطلب، 2001، صفحة 84).

**جدول(1): يوضح أوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية حسب اتفاقية بازل 1**

| درجة المخاطرة | الأصول (الموجودات) |
|---|---|
| الأصول داخـل الميزانيــة | |
| %0 | النقدية+ القروض الممنوحة للحكومات والبنوك المركزية والقروض الممنوحة بضمانات نقدية وبضمانات مالية صادرة للحكومات المحلية+ القروض الممنوحة أو المضمونة للحكومات والبنوك المركزية لدول**OECD** |
| من10% إلى50% (حسب ما يتقرر وطنيا) | القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع العام المحلية |
| %20 | القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدولية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD**+ النقدية قيد التحصيل |
| %50 | قروض مضمونة برهن عقاري لأغراض السكن والايجار |
| %100 | جميع الأصول المتبقية بالإضافة إلى القروض التجارية + القروض الممنوحة للقطاع الخاص+ القروض الممنوحة لدول خارج **OECD**حيث آجال استحقاقها تزيد عن سنة +قروض ممنوحة للشركات العمومية ذات طابع اقتصادي + مساهمات في شركات أخرى+ جميع الأصول الأخرى |
| الأصـول خــارج الميزانيــة | |
| %20 | الاعتمادات المستندية (التزامات مرتبطة بمخاطر قصير الأجل تتسم بالتصفية الذاتية) |
| %50 | التزامات مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات) |
| %100 | التزامات مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض) |

**المصدر**: (يونس، 2020، صفحة 28)

**تقييم اتفاقية بازل 1:**

**الايجابيات:** حاز معيار كفاية رأس المال حسب بازل 1 على العديد من الايجابيات نذكر منها:

- أتاح معيار بازل 1 معلومات للمودعين للتمييز بين المصارف ذات معيار كفاية رأس المال أعلى أو أدنى لاتخاذ قرارات الاستثمار.
- تحديد أوزان المخاطر وتوزيعها على كافة الأصول يعمل على حث المصارف على أن تكون أكثر حرصا ورشدا في توظيفاتها لمواردها في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة (حياة، 2014، صفحة 99).
- دعم استقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة التفاوت بين قدرات المصارف على المنافسة.
- تطبيق هذا المعيار يشجع المصارف على القيام بعمليات اندماج فيما بينها بغرض تخفيض التكاليف والاستفادة من وفورات الحجم، الأمر الذي يؤدي إلى وجود كيانات مصرفية قوية وقادرة على مواجهة المخاطر المختلفة.
- المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية (لعراف، 2010، صفحة 63).

**السلبيات:** لقد اكتنفت اتفاقية بازل 1 العديد من السلبيات أهمها:

- عدم مواكبة بازل 1 لتطورات أدارة المخاطر والابتكارات المالية.
- اعطت بازل 1 وصفا مميزا لحكومات ومصارف الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية وذلك بتخفيض أوزان المخاطر المتعلقة بها على عكس باقي دول العالم التي تخضع لأوزان مخاطر مرتفعة، على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق باقي دول العالم مثل اليونان.
- التأثير على القروض المصرفية الدولية (الاستدانة الخارجية) حيث أن عملية منح القروض للبلدان النامية ترتبط بمستوى درجة خطر البلد الذي يعتبر خطرا عاما مرتبط بالأزمات السياسية والاقتصادية (مونة، 2015، صفحة 36).

**3.2 اتفاقية بازل الثانية (بازل 2):** نظرا للنقائص التي كانت تشوب اتفاقية بازل 1 والانتقادات التي وجهت إليها قامت اللجنة بتقديم مقترحات لحساب كفاية رأس المال، تم تقديمها للنقاش من طرف المهنيين والمختصين والهيئات مثل صندوق النقد الدولي والسلطات الرقابية، وبعد أخذ ورد على هذه المقترحات تم اصدارها في شكلها النهائي في سنة 2004م وأطلق عليها بازل 2.

وقد أبقت بازل 2 على الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال وهو 8% وأضافت نوع جديد من المخاطر التشغيلية، كما قامت بتغيير جذري في نسب ترجيح الأصول فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقترض (الدولة، المؤسسات، المصارف الأخرى) بل أصبحت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية، حسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل 2. ولقد حددت نسبة كفاية رأس المال كما يلي (يونس، 2020، صفحة 30):

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}(\text{شريحة}\mathbf{1}+\text{شريحة}\mathbf{2}+\text{شريحة}\mathbf{3})}{\text{الاصول و التعهدات المرجحة بالمخاطر الائتمانية}+\text{مخاطر السوق}\ \mathbf{12.5}+\text{مخاطر التشغيل}\mathbf{12.5}} \times 100\% \geq 8\%$$

الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2: تستند اتفاقية بازل 2 إلى دعائم ثلاث

الدعامة الأولى: تحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

لقد أقرت لجنة بازل 2 بدائل من أجل قياس أوزان مخاطر الائتمان، التشغيل والسوق من أجل اعطاء الحرية للمصرف في اختيار المنهج المناسب له حسب الحجم وظروف النشاط.

**جدول02: أساليب قياس أوزان مختلف المخاطر وفق بازل 2**

| | مخاطر الائتمان | مخاطر السوق | مخاطر التشغيل |
|---|---|---|---|
| اسلوب القياس | المنهج المعياري الطريقة القياسية | المنهج المعياري | منهج المؤشر الأساسي |
| | منهج التصنيف الداخلي الأساسي | منهج النماذج الداخلية | المنهج المعياري |
| | منهج التصنيف الداخلي المتقدم | | منهج أساليب القياس المتقدمة |

المصدر: (مونة، 2015، صفحة 32)

الدعامة الثانية: عمليات المراجعة والرقابة

يفترض الإطار الجديد لبازل 2 أن تقوم هيئات الرقابة المصرفية بالتأكد من أن جميع المصارف تحت إشرافها قد بادرت بتطوير أنظمة داخلية تختص بتقييم كفاية رأس المال، وذلك بالنظر في حجم المخاطر التي يتحملها المصرف. والغرض الأساسي لهذه الدعامة هو الحرص على الثقة في المصرف، لأن اهتزازها ستكون له آثار وخيمة عليه وعلى النظام المصرفي والاقتصاد ككل (النجار، 2013، صفحة 287).

الدعامة الثالثة: انضباط السوق

تهدف إلى زيادة درجة إفصاح المصارف عن حجم رأس مالها ونوعية وهيكل المخاطر والسياسات المحاسبية المعتمدة، وأيضا استراتيجية المصارف للتعامل مع المخاطر ونظمها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب (بوعيشاوي و عليش، 2019، صفحة 86).

**الشكل (01): دعائم اتفاقية بازل 02**

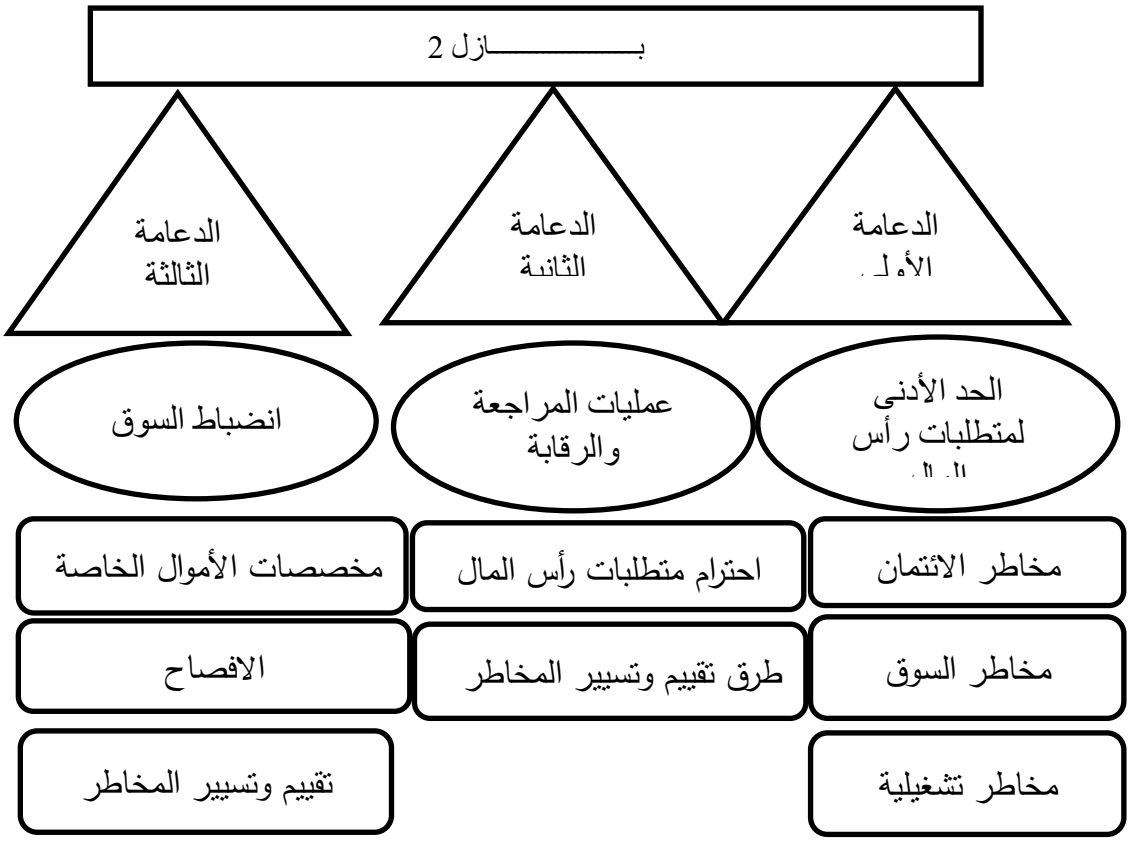


**من إعداد الطالبة بالاعتماد على مراجع البحث**

**تقييم بازل 2:** بعد تطبيق معايير بازل 2 على أرض الواقع اتضح أن لها بعض الايجابيات والسلبيات

**الايجابيات:**

– الالمام بأكبر عدد من أنواع المخاطر التي يواجهها القطاع المالي والمصرفي معا، وهو ما يعزز الثقة في متطلبات لجنة بازل.

– المساعدة في عمليات تنظيم الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية.

– تحسين درجات الأمان والدقة في النظم المالية من خلال تطبيق المراقبة الداخلية في المؤسسات المصرفية.

– تعزيز ركائز الاستقرار البنكي، وتطوير أدوات مالية جديدة في العمل البنكي (زايدي ، 2017، صفحة 164).

**السلبيات:**

- واجهت المصارف عقبات في استقطاب مصادر التمويل الدولية بسبب التصنيفات الائتمانية المتدنية لتلك المؤسسات.
- انحياز معايير الاتفاقية بما يتوافق مع تطلعات الدول الصناعية العشر.

- ارتفاع كفاية رأس المال يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمصارف في مواجهة المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات مصرفية ولا تخضع لنفس المعايير.
- صعوبة تطبيق منهج التقييم الداخلي أدى إلى اعتماد الكثير من المصارف على الطريقة القياسية للتصنيفات من وكالات التقييم ومن ثم واجهت المصارف غير المصنفة ائتمانيا متطلبات رأس المال أعلى بسبب أوزان المخاطر المالية.
- لم تراع اتفاقية بازل الحالات الخاصة لبعض الأنشطة مثل المصارف الإسلامية (قارون، 2013، صفحة 35).

**4.2 اتفاقية بازل الثالثة (بازل 3):** إن اتفاقية بازل 2 كان لها دور كبير في احداث الأزمة المالية سنة 2008م وذلك إما نتيجة جوانب أهملتها وكانت بمثابة ثغرات استغلتها المصارف للتهرب من متطلبات الرقابة، أو نتيجة القصور في تطبيق ما جاءت به هذه الاتفاقية، ولهذا تولدت الحاجة إلى ضرورة إحداث اصلاح يمس قواعد ومعايير العمل المصرفي والعمل وفق معايير جديدة من شأنها أن تعزز صلابة المصارف في مواجهة المخاطر وتحمل الصدمات وهو ما تجسد في اتفاقية بازل (النجار، 2013، صفحة 279).

**تعريف بازل 3:** هي عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف ولتعزيز الاشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي (زايدي ، 2017، صفحة 168).

**دعائم اتفاقية بازل 3:** تقوم بازل 3 على خمس دعائم

الدعامة الأولى: متطلبات رأس المال وتنص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس المال في المصارف.

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}(\text{شريحة}\mathbf{1}+\text{شريحة}\mathbf{2})}{\text{الاصول و التعهدات المرجحة بالمخاطر الائتمانية+مخاطر السوق +مخاطر التشغيل.}} \quad \%100 \geq \%10$$

الدعامة الثانية: الرفع المالي وتتمحور هذه الدعامة حول نسبة الرافعة المالية وتهدف إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي. وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي الميزانية خارج الموجودات وقد تم إضافة الموجودات خارج الميزانية}}$$

الدعامة الثالثة: نسب السيولة ولقد اقترحت لجنة بازل استحداث آلية للتحوط ضد مشكل السيولة الذي ظهر جليا خلال الأزمة المالية، وذلك ببلورة معيار عالمي للسيولة أين تم اقتراح نسبتين:

النسبة الأولى خاصة بالمدى القصير ويطلق عليها نسبة تغطية السيولة **LCR** وتحسب وفق العلاقة:

$$\mathbf{LCR} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال } \mathbf{30} \text{ يوم}} \geq 100\ \%$$

النسبة الثانية خاصة بالمدى المتوسط والطويل ويطلق عليها نسبة صافي التمويل المستقر **NSFR** وتحسب وفق العلاقة (آيت عكاشة و معمري، 2020، صفحة 122).

$$\mathbf{NSFR} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq \%100$$

الدعامة الرابعة: عمليات المراجعة

حيث شجعت اللجنة المصارف على تطوير واستخدام أفضل الطرق والأساليب لرقابة وإدارة المخاطر (نداءات الهامش)، كما يجب على المصارف اجراء مراجعة مستقلة لمخاطر الجهات المقابلة المقترضة بشكل منتظم لا يقل عن مرة في السنة.

الدعامة الخامسة: انضباط السوق وهي دعامة مكملة للدعامة الأولى وذلك من خلال الإفصاح عن الأساليب الداخلية للتصنيف الائتماني وقياس المخاطر المختلفة. (مونة، 2015، صفحة 47).

لكي تستطيع المصارف تنفيذ بازل 3 وبالنظر للزيادة الكبيرة في رأس المال الأساسي فقد منحت لجنة بازل المصارف مهلة حتى 2019 لتطبيق هذه الاتفاقية عبر مراحل على أن يبدأ تطبيقها تدريجيا مع بداية 2013 مع الرفع التدريجي للنسب حسب الأنشطة، حتى لا تتم عرقلة النظام الاقتصادي.

**تقييم بازل 3:** تعد اتفاقية بازل 3 سلاحا ذو حدين فهي من جهة أداة تحوطية ضد المخاطر والأزمات المستقبلية تنأى بالمصارف عن التعرض لمخاطر مالية، ومن جهة أخرى تشكل عبئا مالي يكبل حركة المصارف التي ستضطر بدورها إلى زيادة رأس مالها وضخ سيولة في خزائنها تعادل ثلاث أضعاف ما كانت ملزمة بتطبيقه سابقا. وهذا ما جعل الاقتصاديين ينقسمون بين مؤيد ومنتقد أو معارض لها.

**آراء المؤيدين لبازل 3:** من أبرز هذه الآراء نجد:

- يرى بعض المختصين أن قواعد بازل 3 تمثل معلما هاما في الرقابة المالية والمصرفية لأن المصارف سوف تصبح أقوى وتعتمد على نفسها أكثر في حال الخسائر والأزمات وليس على الدولة.
- أعلن البروفيسور مانويل أمان (أستاذ بجامعة سالت غالن) أن بازل 3 تجعل المصارف أكثر أمانا، وذهب إلى أن رفع الحد الأدنى لاحتياطات المؤسسات المالية من 4 إلى6٪ يمثل الاجراء الأهم في الخطة، مؤكدا سيتيح للمصارف الحصول بسرعة على السيولة في حالة الأزمات (دادور، 2013).
- كما أعرب جوبيك بروفيسور الصيرفة الدولية والاقتصاد المالي بجامعة كنتاكي عن اعتقاده بأن القواعد الجديدة ربما تجعل المصارف أقل إدرارا للربح، لكنها ستجعل النظام برمته أكثر أمنا لأنه ستتوافر حماية أكبر ضد الافلاس، وبالتالي ستتحمل المصارف مزيد من الصدمات دون أن تنهار (زايدي ، 2017، صفحة 190).

**آراء المنتقدين لبازل 3:**

على الرغم من أن غالبية الاقتصاديين والمسؤولين الماليين في الدول الغربية قد رحبوا بالمعايير الجديدة، إلا أن بعضهم قد عبر عن خشيته من أن تؤدي هذه الخطوة إلى وضع المزيد من الضغوط المالية على المصارف، حيث تضطر إلى تقليل حجم القروض التي تمنحها مما سيؤثر سلبا على النمو الاقتصادي (دادور، 2013).

- قال العالم السياسي لدى معهد ماساتشو للتكنولوجيا (ديفيد أندرو سينغر) أن كل دولة ستواجه ضغوطا من صناعتها المصرفية كي تفسر القواعد على نحو يميل لتفضيل هذه المصارف.

- أكد أستاذ المالية بجامعة وارتن (فرانكلين ألين) أن القواعد المقترحة بإمكانها تحسين السلامة المصرفية إلى حد ما، لكن هناك مخاوف حول كون أن المنظمين قد ركزوا على القضايا الضيقة دون دراسة كافية للتعاملات الأكثر تعقيدا ما بين القطاع المصرفي والأسواق المالية والاقتصاد العالمي.
- يقول فرانكلين آلين أن مقررات بازل 3 تركز على البيانات المحاسبية بدلا من المعلومات المستقاة من الأسواق المالية، والتي يمكن أن تشير إلى ما إذا كان المستثمرون يعتقدون أن المصرف هو بصدد اتخاذ مخاطرة كبيرة جدا وفي حسابات الأسهم العادية، تقدر قيمة الأسهم عموما من خلال سعره الأصلي عند الاصدار بدلا من السعر الحالي في السوق وهو ما يعكس بشكل أفضل صحة المؤسسة (زايدي ، 2017، صفحة 191).

**5.2 اتفاقية بازل الرابعة (بازل 4):**

في يناير 2016 قامت لجنة بازل بنشر معيار رأس المال المنقح لمخاطر السوق والذي يعد عنصرا أساسيا في جملة الاصلاحات الرقابية التي أدخلتها بازل بعد أزمة القروض منقوصة الضمان (حبيب ليان، 2019، صفحة 36).

عملا على زيادة كفاءة الأطر الرقابية لرأس المال، نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في ديسمبر 2017 مجموعة من الاصلاحات المقترحة للإطار التنظيمي لمقررات بازل 3. بغية تحقيق الاتساق وتسيير المقارنة بين طرق حساب كفاية رأس المال للمؤسسات المصرفية ضمن ما يسمى ببازل 4.

وتهدف مراجعة الإطار التنظيمي في بازل 4 إلى المساعدة في استعادة المصداقية في حساب الأصول المرجحة بالمخاطر من خلال تعزيز متانة وحساسية الأسلوب القياسي (الموحد) لحساب مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، مما يسهل مقارنة نسب رؤوس أموال المصارف، ووضع قيود على استخدام أسلوب النماذج الداخلية وتحقيق التكامل بين نسب رأس المال المرجحة بالمخاطر والحدود النهائية لنسبة الرفع المالي والحد الأدنى المعدل لكفاية رأس المال (حبيب ليان، 2019، الصفحات 39–40).

وسوف يدخل هذا الإطار الرقابي المعدل بالإضافة إلى المعيار المنقح لسنة 2016 حيز التطبيق اعتبارا من 01 يناير 2022.

**6.2 أثر جائحة كورونا على مقررات لجنة بازل:**

إن أزمة كورونا ألقت بظلالها على الاقتصاد ككل حيث نجد أن الشركات أصبحت تعاني ضغطا في السيولة وفي الملاءة المالية، ومن المعروف أن معظم الدائنين الرئيسيين للشركات هم المصارف، الذين يتعين عليهم بناء مخصصات ومؤونات خسائر القروض، وبالتالي قد تعاني المصارف من تدهور في كفاية رأس المال بالإضافة إلى مواجهة عدد كبير من العملاء المتعثرين، وهذا ما يؤثر على معدلات الربحية. لذلك فقد أعلنت لجنة بازل عن جملة من الاجراءات لتخفيف تداعيات جائحة كورونا على المصارف، شملت بشكل أساسي تأجيل تنفيذ معايير بازل 4 وخاصة ما تعلق بمتطلبات رأس المال حتى يناير 2023. كما منحت تمديدا مماثلا لاعتماد الإطار الجديد لمخاطر السوق (محبوب و سنوسي، 2020، صفحة 80).

حيث أنه من المتوقع أن يمنح قرار اللجنة بتأجيل تنفيذ بازل 4 المصارف والجهات الرقابية مساحة كافية للاستجابة للأزمة الناجمة عن فيروس كورونا. الأمر الذي سوف يخفف من قيود رأس المال التي قد تواجهها بعض المصارف وتحرير قدرتها التشغيلية.

**3. المحور الثاني: آثار اتفاقيات بازل على الأنظمة المصرفية للدول النامية**

1.3 **أثر تبني الدول النامية لاتفاقية بازل 1:** إن تبني الدول النامية ومنها الدول العربية لمعايير اتفاقية بازل 1 يترتب عليه توجهات جديدة تتعلق بإجراء تعديلات أساسية في هيكل مصادر التمويل وهيكل الموجودات وهو ما قد يترتب عليه آثار سلبية يمكن توضيحها في:

- إضعاف القدرة التنافسية في السوق المصرفية العالمية.
- الآثار السلبية الناجمة عن تصنيفها في عداد المصارف ذات المخاطر العالية مما ينعكس سلبا على نشاطها وربحيتها إقليميا ودوليا.
- الانعكاسات السلبية على قدرة المصارف على زيادة رؤوس الأموال وتعزيز مصادر التمويل لديها لاعتبارات احتجاز نسبة عالية من الأرباح بغرض زيادة رؤوس الأموال وهذا يعني عدم توزيع نسبة من الأرباح على المساهمين وبالتالي عدم إمكانية إغرائهم في شراء الأسهم الجديدة المطلوب اصدارها.
- تأثير هيكل الودائع خاصة تلك الوافدة من الخارج لاحتمال تقليص المودعين ودائعهم في هذه المصارف خوفا من تكهن البعض بعدم استطاعة تلك المصارف هيكلة رأس مالها وأصولها، وأيضا تحول المصارف من الاقراض المتوسط وطويل الأجل إلى الاقراض قصير الأجل لاتجاهها نحو تسييل الأصول قدر المستطاع لكي تنال أوزان أدنى من درجات المخاطر الائتمانية.
- اللجوء إلى تسييل الموجودات غير السائلة بزيادة الاحتياطات النقدية وتخفيض آجال القروض خاصة القروض المشتركة منها بغرض إحداث التوازن بين استخدامات الأموال وبين متطلبات النسبة مثل تخفيض حجم الكفالات والضمانات المختلفة بسبب تضمينها أوزان جديدة تحسب داخل الميزانية العمومية، والاضطرار إلى تصفية بعض الأصول حتى قبل موعد استحقاقها المحدد لغرض تقليل الاستخدامات وزيادة السيولة مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة المصرفية نتيجة ارتفاع حصول المصرف على مصادر التمويل وزيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها بسبب الوزن العالي للمخاطر (محمود دبيك، 2015، صفحة 44)

إن تطبيق معايير بازل 1 على الأنظمة المصرفية للدول النامية يكلفها الكثير من السلبيات التي تشهد وطأتها على اقتصاداتها التي تهدف أولا للتنمية، إضافة لإضعاف قدرتها التنافسية.

**2.3 أثر تبني الدول النامية لاتفاقية بازل 2:**

لقد أثار صدور معايير بازل 2 عدة تساؤلات عما إذا كانت أحكامه يمكن أن تترتب عليها اضرار بمصالح الدول النامية وخاصة من حيث تدفق الأموال إليها، وعن كيفية تعامل مصارف الدول النامية مع هذه الأحكام ومدى تأثر بيئتها المالية بهذه المعايير.

**تأثير معايير بازل 2 على تكلفة الإقراض الدولي:** إن الانتقال من بازل 1 الذي لا يميز في المخاطر بين المقترضين من الأفراد أو المشروعات من حيث مستلزمات رأس المال إلى النظام المفروض في بازل 2 والذي يعتمد بدرجة أكبر على تقدير السوق لهذه المخاطر، يمكن أن يكون مجحفا للدول النامية من هذه الناحية. ومع ذلك فإن هذه النتيجة قد لا تكون صحيحة دائما، وهذا لأنها تفترض أن المصارف العالمية كانت تقتصر في ضمانات الاقراض على اتباع أحكام بازل 2 ولعل الحقيقة أن معظم هذه المصارف كانت تعتمد بالفعل في اقراضها للدول على نظم ونماذج داخلية لتقدير المخاطر الحقيقية في هذه الدول وكانت تتم معاملتها على هذا الأساس. فأحكام بازل 2 ليست خلقا لنظام جديد لتقدير المخاطر، بل هو تقنين للممارسات القائمة في هذه المصارف للتعامل مع الدول النامية.

**تأثير معايير بازل 2 على التعامل مع الأطراف الدولية:** تلجأ بعض المنظمات الدولية فضلا عن بعض الدول إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترام هذه الأخيرة للقواعد والمعايير الدولية، وتتضمن برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد والبنك الدوليين في كثير من الأحوال شروط التزام الدول باتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على المصارف. فالقواعد والمعايير التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الالزام الأدبي والذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع له. في معظم الحالات يصعب على الدول التي لا تراعي القواعد والمعايير الدولية الدخول في بعض الأسواق للاقتراض من الأسواق المالية وبالتالي الاضطرار إلى الاقتراض بأسعار فائدة مرتفعة (بوراس و عياش زبير، 2007، صفحة 179).

**أثر تطبيق الدعائم الثلاث لبازل 2 على الدول النامية:**

الدعامة الأولى تتضمن العديد من التجديدات من حيث الانتقال إلى مزيد من الاعتماد على تقدير السوق للمخاطر فالأكثر احتمالا هو أن معظم هذه التعديلات تخاطب الدول الصناعية بالدرجة الأولى وخاصة المصارف الكبرى ذات النشاط الدولي، أما الدول النامية فتستمر في اتباع الأسلوب القائم فمن غير الممكن أن تصل جميع الدول النامية إلى استخدام أساليب مناهج التقييم الداخلي. وبالتالي فإن الدول النامية لا تستطيع تطبيق هذه الدعامة لأنها تحتاج إلى تغيير كبير في الأنظمة المالية والمحاسبية بالإضافة إلى التطوير التكنولوجي.

أما الدعامة الثانية التي تتناول بصورة مباشرة قضايا إدارة المخاطر والرقابة عليها في قطاع المصارف وهو الأمر الذي تعرف فيه الدول النامية قصورا كبيرا ويتطلب منها الارتقاء بمستوى المهارات التنظيمية والاستعانة بالمزيد من الموظفين ذوي الكفاءة العالية.

الدعامة الثالثة تتعلق بانضباط السوق، لكن معظم أحكامها تتجه نحو الدول التي تأخذ بأساليب ومناهج التقييم الداخلي وبالتالي فهي تهم الدول المتقدمة بالدرجة الأولى.

لقد اضطرت الدول النامية لمسايرة معايير بازل 2 لأنها أصبحت ضرورة حتمية تشترطها الهيئات الدولية والبنوك العالمية للتعامل معها، إلا أنها تختار دائما أسهل وأبسط الطرق لتطبيق هذه المعايير لأن الطرق الأخرى غير ملائمة لأنظمتها المصرفية ولا تملك من الإمكانيات ما يمكنها من تطبيقها.

**3.3 أثر تبني الدول النامية لاتفاقية بازل 3:**

إن النظام المصرفي في الدول المتقدمة المؤيدة لاتفاقية بازل 3 يختلف تماما عن النظام المصرفي للدول النامية، حيث أن المصارف العالمية تعتمد في زيادة رؤوس أموالها على قدرتها الذاتية عكس الوضع في الدول النامية التي تعتمد فيها المصارف بشكل كلي على التدخل الحكومي.

- إن تطبيق بازل 3 يجعل اقتصاديات الدول النامية تعاني ويضع المصارف في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.
- اتفاقية بازل 3 تفرض على المصارف الاحتفاظ بمبالغ ضخمة كاحتياط بينما يجب انفاقها على الاقتصاد خاصة في البلدان التي تسعى للتنمية.
- الاجراءات التحوطية التي جاءت بها بازل 3 تجعل المصارف تحجم عن منح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بمخاطر عالية وقليلة الضمانات، خاصة أن هذه الأخيرة تعتمد بشكل شبه كلي على القروض والتسهيلات المصرفية التي تتحصل عليها، وذلك يؤثر على اقتصاد الدول خاصة وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر عصب الاقتصاد لأي دولة بفضل تأثيرها المباشر على الاقتصاد والمجتمع.

الدول النامية وانطلاقا من تسميتها بالنامية فإنها تهدف أولا للتنمية في جميع المجالات وهذا ما يجعلها بحاجة إلى كل الأموال التي بحوزتها لتحقق هذا الهدف، إلا أن الالتزام بتطبيق معايير بازل 3 يجعلها تحجز هذه الأموال في شكل احتياطي وسيولة وغيرها، من أجل مواجهة مخاطر مصرفية غير موجودة أصلا في الدول النامية لأن أنظمتها المصرفية لا تعرف تطورا في المشتقات المالية ولا في التوريق.

**4. المحور الثالث: تطبيق اتفاقيات بازل على النظام المصرفي الجزائري**

لقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاما مصرفيا تابعا للاقتصاد الفرنسي قائما على النظام الحر الليبيرالي، ثم تم انشاء مؤسسات مالية وطنية مثل البنك المركزي والخزينة العمومية. كما أدخل على النظام المصرفي الجزائري العديد من الاصلاحات أهمها اصلاح 1990 الذي أصدر قانون النقد والقرض الذي حاول تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر.

سعت الجزائر شأنها شأن باقي دول العالم لتبني معايير لجنة بازل، وذلك من أجل تطوير نظامها المصرفي ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال. فقد قام بنك الجزائر بعدة خطوات في سبيل تطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية أهمها:

**4.1 اتفاقية بازل 1:** لقد تأخرت الجزائر في تطبيق بازل 1 حتى سنة 1999م وذلك تماشيا مع الفترة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وهي الفترة التي كان الاتجاه الدولي فيها يسير نحو تطبيق بازل 2. حيث أصدرت السلطات النقدية الجزائرية التعليمة رقم 74 –94 بتاريخ 1994/11/29 والتي تولت كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال (نسبة كوك) على ألا تقل هذه النسبة على 8%، وحددت أوزان المخاطر. وقد ألزم بنك الجزائر جميع البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس نشاطها في الجزائر باحترام هذه النسبة حيث جاء احترام

تطبيق هذه النسبة بشكل تدريجي حتى تتوافق مع طبيعة المرحلة الانتقالية التي كانت تمر بها البنوك الجزائرية، خاصة أن هذه الأخيرة تتميز بضعف رؤوس أموالها (التعليمة 74-94، 1994). وكان التطبيق عبر مراحل:

**الشكل (02): مراحل تطبيق الجزائر لمعايير بازل 01**

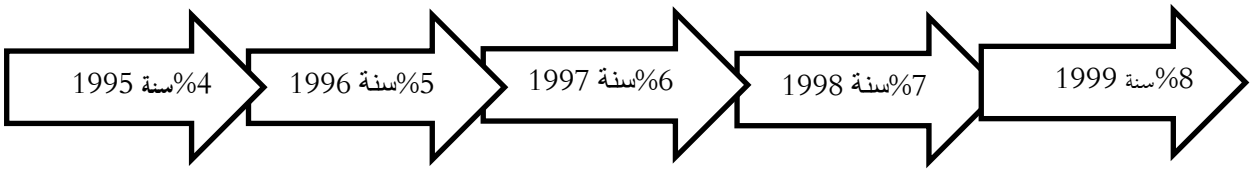


**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مراجع البحث**

كما تضمنت قواعد الحيطة والحذر نظاما خاصا لتقييم المخاطر المحتملة من خلال ترجيح الخطر سواء بالنسبة لعناصر أصول الميزانية (القروض المختلفة) أو خارج الميزانية (الالتزامات بالإمضاء)، فتم إدراج معاملات ترجيح مستوى الخطر تتراوح من 0٪إلى 100٪ تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها وذلك وفق نوعية العميل وطبيعة العملية.

رغم تأخر الجزائر في تطبيق بازل 1 إلا أنها التزمت بالنسبة المحددة لمعيار كفاية رأس المال وتقاربت معاملات توزيع المخاطر إلى حد بعيد مع معايير بازل 1.

**4.2 اتفاقية بازل 2:** في إطار سعي النظام الجزائري للالتزام بمعايير بازل 2 فقد أصدرت السلطة النقدية النظام 03/02 المؤرخ في 2002/11/14 والمتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية حيث تطرق إلى تحديد المخاطر التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار وتوسيعها إلى مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية (النظام 02-03، 2002) وهذا ما يستجيب جزئيا للدعامة الثانية لاتفاقية بازل 2،

إلا أنه يحتاج إلى تعليمات موضحة لكيفية التطبيق، نظرا للتعقيدات التي تتميز بها اتفاقية بازل 2.

كما تم اصدار النظام رقم 01/04 مؤرخ في 2004/03/04 يقضي برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك من 500 مليون إلى 2.5 مليار دينار جزائري وهو ما يساير جزئيا الدعامة الأولى لاتفاقية بازل 2 (النظام 04-01، 2004).

توقفت مساعي النظام المصرفي الجزائري في الالتزام بمعايير بازل2 عند اصدار الأنظمة القانونية التي تساير جزئيا دعائم بازل2 دون تفعيل كامل للتطبيق الميداني لها لدى البنوك الجزائرية (عباوي و بويهي، 2018، صفحة 25)، فالنظام المصرفي الجزائري لم يقم بترجيح المخاطر وتطوير نماذج لقياسها كما جاءت به بازل2 لأن هذه الأخيرة تتميز بالتعقيد وبالتالي صعوبة التطبيق، خاصة وأن البنوك الجزائرية لا تتوفر على تقنيات عالية تمكنها من تطبيق هذه المعايير (حياة، 2014، صفحة 275).

لم تتمكن البنوك الجزائرية من الالتزام بمعايير بازل 2 نظرا لعدم توفر التقدم التكنولوجي في الأجهزة المصرفية إضافة إلى تعقيد وصعوبة تطبيق معايير بازل 2 في الواقع فهي غير ملائمة للتطبيق على النظام المصرفي الجزائري.

**4.3 اتفاقية بازل 3:** لقد قام النظام المصرفي الجزائري بخطوات مختلفة من أجل تهيئة الأرضية المناسبة لتطبيق معايير بازل 3 ومن أهمها نجد:

اصدار النظام رقم 08-04 المؤرخ في 2008/12/23 الذي يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، حيث تم رفع رأس مال البنوك إلى 10 مليار دينار جزائري والمؤسسات المالية إلى3.5 مليار دينار جزائري (النظام 08-04، 2008).

اصدار النظام 11-04 المؤرخ في 2011/05/24 والمتضمن تعريف وقياس وتسيير، ورقابة خطر السيولة حيث تعد البنوك ملزمة بتبليغ هذه النسبة لبنك الجزائر نهاية كل ثلاثي ابتداء من جانفي 2012 (النظام 11-04، 2011). ومن الجدير بالذكر أن بنك الجزائر استعمل نسبة السيولة قصيرة الأجل واعتمد على معاملات تتناسب مع درجة سيولة الأصل تماشيا مع معايير بازل 3.

اصدار نظام الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية رقم 11-08 المؤرخ في 2011/11/28 حيث جاء هذا النظام بتعريف للرقابة الداخلية للبنوك وقام بتوسيع قاعدة المخاطر وهذا بدمج مخاطر السيولة ومخاطر ما بين البنوك وغيرها، كما جاء هذا النظام بأوامر صارمة وملزمة للبنوك والمؤسسات المالية بهدف تكوين أنظمة للرقابة الداخلية تمكنها من تقييم وتقدير مخاطرها بشكل موضوعي (النظام 11-08، 2011).

اصدار النظام رقم 14-01 المؤرخ في 2014/02/16 والمتضمن نسبة ملاءة البنوك والمؤسسات المالية، حيث ألزم هذا النظام البنوك والمؤسسات المالية باحترام وبصفة مستمرة على أساس فردي أو مجمع معامل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العمليات ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى. بالإضافة إلى فرض تشكيل وسادة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة (النظام 14-01، 2014).

يبقى تطبيق هذه الأنظمة على أرض الواقع يشهد قصورا وهذا من خلال عدم امتثال بعض البنوك لها وهذا بسبب عدم قدرتها على رفع رأس مالها.

إن فشل النظام المصرفي الجزائري في تطبيق بازل 2 يؤدي حتما إلى عدم التمكن من تطبيق بازل 3 لأن بازل 2 يعد بمثابة أرضية لتطبيق بازل 3.

على الرغم من مجموعة القوانين التشريعية والتنظيمات التي قام بها النظام المصرفي الجزائري إلا أن تطبيق معايير بازل 3 في الجزائر يتطلب القيام بتعديلات كبيرة في أوضاع الأنظمة النقدية والمالية للتوافق مع هذه المعايير، لأن تطبيق بازل 3 يتجاوز مجرد تطبيق نصوص جديدة إلى خلق ثقافة جديدة لإدارة العمل المصرفي، مع ما يتطلبه هذا من تهيئة للبيئة المناسبة لذلك.

**معدلات كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية:**

**جدول(03): معدلات كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية**

| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الملاءة الكلية | 26.5 | 23.64 | 23.77 | 23.62 | 21.5 | 15.79 | 18.4 | 18.75 | 19.38 | 19.06 |
| ملاءة الأموال القاعدية | 19.09 | 17.67 | 17.00 | 17.48 | 15.51 | 13.18 | 15.76 | 16.25 | 14.97 | 14.99 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنتين 2013، 2018.

من خلال قراءة الجدول يتضح لنا أن كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية تشهد تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، فقد سجلت أعلى نسبة سنة 2009 ويعود السبب لرفع رأس مال البنوك وفق النظام 08-04 وسجلت أقل نسبة سنة 2014 نظرا لتغيير طريقة حساب نسبة كفاية رأس المال وذلك بإدراج مخاطر السوق ومخاطر التشغيل إضافة إلى مخاطر الائتمان في مقام النسبة وفقا للنظام 14-01.

كما نلاحظ أن البنوك الجزائرية تحقق نسبة كفاية رأس المال تفوق تلك المطلوبة منها سواءا وفقا لتعليمات بنك الجزائر أو المفروضة وفق لمعايير اتفاقية بازل، ففي الفترة 2009-2013 وفقا للتعليمة 74-94 يجب ألا تقل النسبة عن 8% وفي الفترة 2013-2018 ووفقا للنظام 14-01 يجب ألا تقل النسبة عن 9.5% وفي الحالتين نجد المعدلات التي تحققها البنوك الجزائرية تتجاوز النسب المحددة بكثير مما يقدم حماية أفضل لأموال المودعين ويعمل على الاستقرار البنكي.

كما يتبن من الجدول أن البنوك الجزائرية تلتزم بالحد الأدنى من رأس المال القاعدي اللازم لتغطية المخاطر المحدد من قبل لجنة بازل أو المحدد من طرف بنك الجزائر، ففي المرحلة 2009-2013 تتجاوز كفاية رأس المال القاعدي 4.5% وفي الفترة 2014-2018 تجاوزت 7 %.

وعليه فالبنوك الجزائرية تلتزم بتحقيق معدل كفية رأس امال المفروضة من قبل بنك الجزائر وكذلك تلك التي وردت في اتفاقيات بازل، إلا أن طريقة حسابها في البنوك الجزائرية تختلف عن طريقة حسابها وفق لاتفاقيات بازل وهذا نظرا لطبيعة البنوك الجزائرية والبيئة البنكية الجزائرية إضافة إلى الصعوبات التي تحول بين البنوك الجزائرية وتطبيق اتفاقيات بازل.

**خاتمة:**

لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دورا رائدا في تقنين معايير دولية تعمل على استقرار النظام المصرفي العالمي، لكن هذه المعايير كانت تراع بالدرجة الأولى مصالح الدول الكبرى التي عملت على نشأة واستمرار هذه اللجنة.

لقد تمتعت معايير لجنة بازل بإلزام أدبي ومعنوي لتطبيقها في كل دول العالم رغم اثبات قصورها في كل مرة لأن لجنة بازل لا تملك نظرة استباقية فهي لا تحدث تغيير أو تعديل إلا بعد حدوث الأزمات. فقد قامت بتعديل سنة 1997بادخال مخاطر السوق ومن ثم اصدار بازل 2 لكن هذا كان بعد أزمة دول جنوب شرق آسيا، كما قامت بتعديلات على بازل 2 لكن بعد أزمة الرهن العقاري.

معايير لجنة بازل غير ملائمة للتطبيق على الأنظمة المصرفية للدول النامية لذلك لم تتمكن هذه الدول من الالتزام بها، فهي لا تناسب أنظمتها ولا اقتصاداتها التي تهدف إلى التنمية، إضافة إلى أن الأنظمة المصرفية للدول النامية لا تتعرض إلى نفس المخاطر التي تتعرض إليها الأنظمة المصرفية للدول المتقدمة والتي تجعلها تتمسك بالالتزام بهذه المعايير.

الجزائر لم تساير معايير لجنة بازل ولم تطبقها على نظامها المصرفي إما بعدم احترام الآجال المحددة عالميا أو بعدم وجود نصوص قانونية خاصة تلك الموضحة لكيفيات التطبيق.

**النتائج:**

تعتبر معايير لجنة بازل غير ملائمة للأنظمة المصرفية للدول النامية للأسباب التالية:

- اختلاف الأنظمة والبيئة المصرفية للدول النامية عن تلك التي في الدول المتقدمة التي جاءت بمعايير لجنة بازل وطبقتها.
- أغلب الدول النامية لا تملك أسواق مالية نشطة ولا تتعامل بالمشتقات المالية التي كانت من أهم أسباب تطوير معايير بازل.
- إن تطبيق معايير لجنة بازل في الدول النامية يكلفها أموالا باهظة يمكن استغلالها في تنمية هذه الدول كما أنه لا يغير من نمط نشاط المصارف بشكل كبير لأنها لا تملك ابتكارات مالية.
- تصنيفات لجنة بازل للدول النامية أضعف من قدرتها التنافسية.

أما عن مسايرة الدول النامية لهذه المعايير فلأنها تلقى قبولا عالميا ولأنها أصبحت ضرورة ملحة تفرضها الساحة الدولية وليست خيارا، وهذا من أجل ضمان استمرار التعامل مع الأطراف العالمية

ولكي تتمكن الدول النامية والجزائر بصفة خاصة من التطبيق الفعلي لمعايير لجنة بازل عليها مواجهة تحديات كبيرة مثل القيام بتغييرات في الأنظمة النقدية والمالية والمحاسبية إضافة إلى تطوير السياسات التكنولوجية وتكوين الكفاءات البشرية، وهذا ما سيؤدي إلى خلق ثقافة مصرفية جديدة.

**آفاق الدراسة:** نتطلع في الدراسات المقبلة إلى مناقشة:

- الفروق في تطبيق اتفاقيات بازل بين الدول النامية؛
- الآثار المترتبة عن الالتزام بمعايير لجنة بازل في كل دولة من الدول النامية؛
- مقارنة في تطبيق معايير لجنة بازل بين الدول النامية والدول المتقدمة.

**المراجع:**

أحمد بوراس، و عياش زبير(2007)المعايير الدولية للرقابةالمصرفية وتطبيقاتها على الأنظمة المصرفية للدول النامية. *مجلة العلوم* الإنسانية.

أحمد دادور. (2013). اتفاقية بازل لكفاية رأس المال.
./https://www.facebook.com/DrAhmedDador/posts/130262130470452

أحمد قارون. (2013). مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس.سطيف.

النظام 02-03. المؤرخ في 14نوفمبر (2002). المتضمن الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 84.

االنظام 14-01.المؤرخ في 16 فيفري (2014). المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد.

النظام 08-04.المؤرخ في 23 ديسمبر (2008). المتعلق برفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية

النظام 11-04.المؤرخ في 24 ماي (2011). المتضمن تعريف وقياس وتسييرورقابة خطر السيولة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد47.

النظام 11-08.المؤرخ في 28 نوفمبر (2011). المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد47.

ا النظام 04-01. لمؤرخ في14 مارس (2004). المتعلق بالحد الادنى للبنو والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد35.

النجار حياة. (2014).إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل(أطروحة دكتوراء). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحاة عباس.سطيف

بنك الجزائر التعليمة 74-94. (1994). المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية. المؤرخة في 29 نوفمبر 1994: بنك الجزائر.

حياة النجار. (2013). اتفاقية بازل3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد13*،

سليمان ناصر(2006).النظام الجزائري واتفاقيات بازل. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد06*. .

سمير آيت عكاشة ، و نرجس معمري. (2020).الاصلاح المالي في الجزائر وفق متطلبات اتفاقية بازل3 وأثره على استقرار النظام المصرفي الجزائري. *مجلة الاقتصاد الجديدالمجلد11 العدد01*.

عبد الحميد عبد المطلب.( 2001).*العولمة واقتصاديات البنوك*. مصر: الدار الجامعية الاسكندرية .

علي محبوب، و علي سنوسي. (2020).تداعيات جائحة كورونا في تأجيل مقررات لجنة بازل3. *مجلة التكامل الاقتصادي*.

فائزة لعراف. (2010).مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيي والعلوم التجارية: جامعة محمد بوضياف المسيلة.

فريد حبيب ليان. (2019). *مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطور*. الكويت: اتحاد شركاتالاستثمار

مريم زايدي . (2017). إتفاقية بازل3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتهابإدارة مخاطر صيغ التمويل الاسلامية(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر .بسكرة.

مريم هاني. (2018).. حوكمة النظام المصرفي في ظل الالتزام بمعايير ومبادئ لجنة بازل(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلو التجارية وعلوم التسيير: جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

مونة يونس. (2020).نحو تحديد حجم أمثل لكفاية رأس المال في البنوك الاسلامية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة قاصدي مرباح.ورقلة .

نرجس معمري. (2020).. تطوير المنظومة المصرفية الجزائريةوفق مقررات اتفاقية بازل3 (أطروحة دكتوراء). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة أكلي محندأوالحاج البويرة .

هاني أحمد محمود دبيك.(2015) .العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين(مذكرة ماجستير). كلية التجارة قسم المحاسبة: الجامعة الاسلامية غزة.غزة فلسطين.

وسام عباوي، و محمد بويهي. (2018). واقع تطبيق معيار كفاية رأس المال للرقابة على النظام البنكي الجزائري. *مجلة التكامل الاقتصادي،المجلد06 العدد 02*.

يوسف بوعيشاوي، و فطيمة عليش. (2019).إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات لجنة بازل3،2،1. *مجلة دراسات اقتصادية المجلد20 العدد01*.

يونس مونة. (2015). تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والاسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر(مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.